الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

إسم المادة: المحاسبة الحكومية

إسم المدرّسة : ريما الملحم

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مفهوم المحاسبة الحكومية

هي فرع من فروع المحاسبة العامة، ويعد هذا النوع المختص بالمحاسبات الحكومية وما يتعلق بها من أمور حسابية، تعمل بشكل مباشر وفعال مع المؤسسات الحكومية ويتم التعامل معها على شكل مناقصات، وهي استعمال جميع طواقم الدولة لهذه المحاسبة.

ويعمل هذا النوع من المحاسبة على توصيف دقيق للبيانات وتحليلها وفرزها، والقيام بأعمال حكومية مالية بطرائق متخصصة وموثوقة حسب جدول زمني محدد، وثل تحصيلات الضرائب، وتسديد المستلزمات

تعريف المحاسبة الحكومية

هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

وأيضا على أنها التسجيل الوافي والشامل للعمليات المالية المتعلقة بالحكومة، وتحليلها، وتبويبها، وتلخيصها، والإبلاغ عنها، والاحتفاظ المنهجي للسجلات المحاسبية والمالية.

وبطريقة مبسطة يمكن تعريف المحاسبة الحكومية على أنها إدارة موارد الدولة من أصول، والتزامات، ومصروفات ذات علاقة بالأموال الحكومية بفعالية تضمن توزيع هذه الموارد على البرامج الحكومية المختلفة التي تخدم قطاعات الدولة المجتمعية، والسياسية، والاقتصادية

أهداف المحاسبة الحكومية

تهدف المحاسبة الحكومية إلى تحقيق ما يلي:

- فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة. وذلك بتتبع عمليات تحصيل الإيرادات والتأكد من أن جميع الإيرادات المستحقة للدولة قد تم تحصيلها وفقا للقوانين والنظم.
- فرض الرقابة المالية والقانونية على مصروفات الدولة. وذلك بتسجيل عمليات الإنفاق أولا بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الإعتمادات المخصصة من قبل السلطة
- (أي أن الإنفاق تم في الأوجه المخصصة لها).

.

- معالجة البيانات المالية والمعاملات الاقتصادية ذات العلاقة بموارد الدولة تهدف إلى ما يلي
  - تسجيل وحفظ المعاملات المالية ذات العلاقة بالمصروفات والإيرادات المتعلقة بالمنشآت الحكومية.
  - تحديد المصروفات بدقة، لتجنب صرف أي من أموال المنشأة الحكومية عن الحد الذي تقرّره الحكومة في ميزانيتها.

أهداف المحاسبة الحكومية

.❑

- صرف النفقات في الأوجه والقطاعات التي تحدّدها القوانين والقواعد، والأحكام القانونية للحكومة.
- شفافية وموثوقية البيانات المالية للمنشآت الحكومية ذات العلاقة بتشغيل الأموال العامة، وموارد الدولة للتشغيل الأمثل. مراقبة كيفية إدارة الممتلكات الحكومية، لمنع السرقة والفساد، من خلال الاحتفاظ بالسجلات المالية للنقد وموارد التخزين.
- تسهيل مراجعة السجلات المحاسبية. تنظيم إعداد البيانات المالية، والتقارير المالية المختلفة.
- تقدير الميزانية السنوية للمنشآت الحكومية، باستخدام البيانات المالية التاريخية للإيرادات والمصروفات الحكومية.

خصائص الوحدات الحكومية

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام المحاسبي الحكومي فيما يلي:

١- لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل: وزارة التربية والتعليم – وزارة الصحة.

٢- تنقسم الوحدات الحكومية إلى:

- وحدات حكومية إيرادية : وزارة البترول
- وحدات حكومية غير إيرادية : وزارة التعليم العالي.

٣- لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها. فالمصروفات في الدولة لا تعمل على خلق إيرادات، فهناك استقلال تام بين ما تصرفه الوحدة الحكومية وما تحصله.

٤- لا يوجد راس مال للوحدات الحكومية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم)

٥- تقوم الدولة بتحويل نشاطها على أساس سنوي في ضوء تقديرات مقدمة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال ١٢ شهر

عناصر ووظائف المحاسبة الحكومية

تشمل المحاسبة الحكومية المعاملات والعمليات الاقتصادية ذات العلاقة التي توضح المركز المالي للمنشآت الحكومية مثل تأدية المدفوعات، وتسوية الالتزامات، وتحصيل المبالغ المستحقة، وبيع الأصول وشرائها، وقابلة استخدامها، والتحويلات، والإيصالات وغيرها.

إلى جانب تقديم التقارير المالية بشكل دوري ومنتظم، التي تحتوي على تفاصيل مالية دقيقة يعتمد عليها مستخدمو البيانات المالية لاتخاذ القرارات الصائبة، وكوسيلة للإدارة السليمة

ميزات المحاسبة الحكومية

تختلف ميزات المحاسبة الحكومية عن محاسبة القطاع الخاص، وفيما يلي أبرز هذه الميزات:

١- لا تكشف سجلاتها المحاسبية عن الربح والخسارة

المنشآت الحكومية لا تهدف للربح، لذلك لا تبلغ سجلاتها المحاسبية عن الربح والخسارة، فهي تهدف لإدارة الممتلكات الحكومية، واستثمار المال العام بأنشطة لتطوير الاقتصاد، عكس المنشآت الخاصة التي يتمحور النظام المحاسبي فيها على إظهار الربح والخسارة.

٢- اعتماد نظام القيد المزدوج في مسك الدفاتر

أي أن كل معاملة مالية لها تأثير مزدوج، بمعنى أنّ كل معاملة مالية تُخصم في الدفاتر المحاسبية، تضاف في الجانب الآخر من هذه الدفاتر.

ميزات المحاسبة الحكومية

٣- اعتماد اللوائح الحكومية

يعتمد تقييد المعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية الحكومية بناءً على القواعد والسياسات المالية التي تقرّها الحكومة.

٤- جميع معاملاتها بنكية

بمعنى أنّ كل منشأة حكومية تفتح حساب بنكي خاص بها، ومنفصل عن المنشآت الحكومية الأخرى، لأداء جميع معاملاتها المحاسبية عن طريق حسابها البنكي

٥- مراقبة الميزانية الحكومية

أي أنّ مصروفات أي منشأة حكومية يجب أن لا تزيد عن الحد المخصّص لها ضمن الميزانية الحكومية العامة، عكس المنشآت الخاصة التي تتحكّم مصروفاتها بميزانيتها الخاصة.

أوجه الشبه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

١-استخدام نظرية القيد المزدوج:

تعتمد كل من المحاسبة المالية والحكومية على نظرية القيد المزدوج عند إثبات العمليات المالية في الدفاتر ويعني ذلك أن كل عمليه مالية لها طرفان طرف مدين والآخر دائن بنفس القيمة.

٢-الأسلوب المنهجي:

تسجل كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية العمليات المالية من واقع مستنداتها مباشره إلى دفتر اليومية ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام وتبويبها في جداول ثم يتم استخراج النتائج عن طريق القوائم المالية وهي في المحاسبة المالية الميزانية والحسابات الختامية، أما في المحاسبة الحكومية فهي الحساب الختامي فقط.

٣-وحدة القياس:

تتفق المحاسبة المالية والحكومية في استخدام النقود كوحدة للقياس وذلك عند التعبير عن الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم.

أوجه الشبه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

٤-المصطلحات المحاسبية:

تستخدم كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية نفس المصطلحات والمسميات المحاسبية.

مثلا: يوجد مصطلح المصروفات ومصطلح الإيرادات في كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية.

٥-سنوية المحاسبة:

يقوم كل من النظامين على مبدأ استقلال السنوات المحاسبية، ففي المحاسبة المالية يتم قياس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدة في نهاية السنة المالية وذلك بمقابلة الإيرادات التي تحققت خلال العام بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد ((بناء على أساس الاستحقاق)) وينطبق ذلك على المحاسبة الحكومية إلا أنها تتبع أساس الاستحقاق المعدل أو الأساس النقدي المعدل.

٦-التبويب السليم للحسابات:

تقسم الميزانية العامة للدولة في المحاسبة الحكومية إلى أبواب وبنود يعطى رقما لكل باب وبند لتسهيل إعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها.

وفي المحاسبة المالية يوجد دليل حسابي لكل نوع من الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

المحاسبة الحكومية: تهدف إلى فرض رقابة مالية وقانونيه على إيرادات الدولة ومصروفاتها.

المحاسبة المالية: تهتم ببيان النتيجة من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية.

١- الهدف:

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

المحاسبة الحكومية:
الوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية هي الاعتماد المالي ((الأموال المخصصة لكل وحده حكومية))

المحاسبة المالية: الوحدة المحاسبية هنا هي الشخصية المعنوية المستقلة للشركة.

الوحدة المحاسبية:

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

المحاسبة الحكومية: لا تتبع مبدأ استهلاك الأصول الثابتة لعدم تفريقها أساسا بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية.

المحاسبة المالية: تحسب الاهلاكات للأصول الثابتة.

الإهلاك:

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

المحاسبة الحكومية: نظرا لعدم وجود رأس مال في الوحدات الحكومية، فليس لهذا المبدأ وجود.

المحاسبة المالية: تأخذ مبدأ الحيطة والحذر لمقابلة الخسائر المتوقعة، كهدف للمحافظة على راس المال فتكوُن المخصصات والاحتياطيات والمجمعات.

مبدأ الحيطة والحذر

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

المحاسبة الحكومية: يوجد بها حساب نتيجة واحد فقط هو الحساب الختامي.

المحاسبة المالية: تتمثل في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر.

حسابات النتيجة:

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

في المحاسبة الحكومية فإن الدولة تقوم بتقدير مصروفاتها، ثم تقوم بتقدير الموارد اللازمة لتمويل تلك المصروفات، بمعنى أنها تحدد نفقاتها ثم بعد تحدد ذلك الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات.

تقوم المحاسبة المالية بتحديد الموارد اللازمة لتمويل نشاطها الاقتصادي (مصادر الأموال) أولا، ثم بعد ذلك تحدد أوجه النشاط الذي تقوم به.

إعداد الموازنات:

التّخطيط الماليّ

هو أسلوب يعتمد على استخدام التخطيط المستقبليّ لمتابعة المبالغ الماليّة الخاصة بالأفراد أو المنشآت؛ بهدف ضمان مواجهة الحاجات المستقبليّة للمال

ويُعرَّف التخطيط الماليّ بأنّه عملية تساهم في تقديم المساعدة لاتخاذ القرارات المناسبة أثناء التعامل مع المال؛ ممّا يؤدي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد أو المنشآت

من التعريفات الأخرى للتخطيط الماليّ هو من أقسام الإدارة الماليّة، ويعدُّ وسيلة لتحديد الإجراءات، والسياسات، والأهداف، والميزانيّات الماليّة المستخدمة في التعامل مع النشاطات الخاصة بالمال

الموازنة

هي الوسيلة المستخدمة في التعبير عن الحاجات الأساسيّة من الموارد، مثل المواد، ورأس المال، والأفراد، وتساهم جميعها في تحقيق مجموعة من الأهداف المعتمدة على مراحل زمنيّة

وتُعرَّف الموازنة أيضا بأنّها أداة ماليّة تساهم في تقديم تقديرات حول النفقات، والإيرادات المتوقعة أثناء فترة زمنيّة ما، وغالباً تكون في المستقبل

إعداد الموازنات

إنّ إعداد الموازنات بطريقة صحيحة يساهم في الحصول على النتائج المطلوبة، ويعتمد نجاح إعداد الموازنات على تطبيق مجموعة من الخطوات من أهمها:

تحديث الفرضيات الخاصة بالموازنة : هي مراجعة كافة الفرضيات المتعلقة ببيئة العمل الخاصة بالشركة التي تعدُّ أساساً للموازنة، كما من الممكن تحديثها عند الحاجة لذلك.

تحديد التمويل المتاح: هو تخصيص مبلغ ماليّ يُرجح استخدامه لتمويل العمليات الخاصة بالشركة، ومن المهم أنّ يكون متاحاً خلال الفترة الزمنيّة المرتبطة بإعداد الموازنة.

نقاط التكلفة: هي تحديد طبيعة التكاليف المترتبة على نطاق نشاطات العمل أثناء الفترة الزمنيّة الخاصة بالموازنة القادمة، وتشمل على تحديد القيمة الماليّة لهذه التكاليف، ونوع ومستوى النشاطات التي ستتحملها.

إعداد الموازنات

إنشاء الموازنة: هي الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالموازنة الأساسيّة للسنة السابقة، ومن ثمّ تحديثها بالاعتماد على إضافة كافة النفقات الفعليّة المترتبة على السنة الحاليّة، مع الحرص على توفير معلومات حول طبيعة التمويل المتوقع خلال السنة الماليّة القادمة.

الحصول على توقعات حول الإيرادات: هي الحصول على معلومات متوقعة حول نسبة الإيرادات الخاصة بالشركة؛ من خلال توفير مدير المبيعات لها، ومن ثمّ التحقق من مدى واقعيتها من خلال المدير التنفيذيّ، وتوزع هذه المعلومات على رؤساء الأقسام الإداريّة؛ من أجل استخدامها كأُسس لإعداد الميزانيّات الخاصة بأقسامهم.

مراجعة الموازنة الماليّة: هي اجتماع كافة أفراد فريق الإدارة؛ من أجل مراجعة جميع بنود الموازنة الماليّة؛ بهدف تسليط الضوء على القيود المتوقعة، وأيّ قيود تظهر نتيجة للتمويل، ومن ثمّ تتمّ إعادة الموازنة إلى فريق المحاسبين، الذين عملوا على إنشائها؛ من أجل إجراء التعديلات المناسبة عليها.

تحميل الموازنة: هي توفير المعلومات الخاصة بالموازنة ضمن البرامج الماليّة؛ ممّا يساهم في الحصول على الموازنة الماليّة بالاعتماد على تقارير فعليّة.

أنواع التّخطيط الماليّ

يُقسم التّخطيط الماليّ إلى مجموعة من الأنواع، وتُصنف من حيث المدة الزمنيّة للخطة الماليّة إلى نوعين هما:

١- التّخطيط الماليّ طويل الأجل:

هو التخطيط الذي يساعد على إعداد سياسات ماليّة ذات مدة زمنيّة طويلة، تتراوح بين السنتين والعشر سنوات، ويُساهم نشاط الشركة في تحديد المدة الزمنيّة التي يجب أنّ تتمّ تغطيتها بالاعتماد على الخُطة الماليّة، وغالباً يهتمُّ التخطيط الماليّ طويل الأجل بالأمور الآتية:

- طريقة تنفيذ الخُطط الخاصة بالاستثمار.
- الأبحاث الخاصة بالمنتجات الجديدة.
- المصادر المناسبة للحصول على المال.
- طريقة تسديد القروض.
- القدرة على الاندماج مع شركات أُخرى

أنواع التّخطيط الماليّ

٢- التخطيط الماليّ قصير الأجل:

هو التخطيط الذي يساهم في إعداد القوائم الماليّة التي تشتمل على النتائج الماليّة المتوقعة، خلال مدة زمنيّة قصيرة تصل إلى حوالي السنة أو أقلّ، وتشكل هذه القوائم الماليّة كلاً من قائمة الدخل، وقائمة الميزانيّة العموميّة، وقائمة التدفقات النقديّة، ويعدُّ التخطيط الماليّ قصير الأجل أكثر دقة من التخطيط الماليّ طويل الأجل؛ بسبب صعوبة توقع الحالة الماليّة الخاصة بالعديد من السنوات؛ أيّ المدة الزمنيّة الطويلة مقارنة بالمدة الزمنيّة القصيرة الخاصة بالتخطيط الماليّ قصير الأجل.

مراحل التّخطيط الماليّ

يعتمد نجاح تطبيق التّخطيط الماليّ في الشركات المتنوعة على تنفيذ مجموعة من المراحل هي:

تحديد كافة الأهداف الرئيسيّة والفرعيّة:

هي المرحلة الأولى من مراحل التّخطيط الماليّ، وتساهم في وضع الأهداف الماليّة الرئيسيّة والفرعيّة التي تهتمُّ بتطبيق أفضل توظيف لرأس المال؛ من أجل المساهمة في تعزيز كفاءة العوامل الإنتاجيّة، ودعم الموارد المتاحة في الشركة.

إعداد السياسات الماليّة:

هي المرحلة الثانيّة للتخطيط الماليّ، وتعتبر الدليل الرئيسيّ للموظفين في الإدارة الماليّة؛ إذ تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة، ويجب مراعاة مجموعة من الأمور الضروريّة عند إعداد هذه السياسات، مثل تحقيق مصالح الشركة، وعدم ظهور تعارض مع السياسات الأخرى الخاصة بأقسام الشركة المتنوعة؛ إذ من المهم أنّ تتوافق مع السياسات العامة، والأهداف الموضوعة؛ ممّا يساهم في تحقيقها وليس تأجيلها أو عرقلتها.

مراحل التّخطيط الماليّ

تحويل السياسات الماليّة إلى إجراءات مفصلة:

هي المرحلة التي تهدف إلى تمكين تنفيذ السياسات الماليّة بشكل دقيق؛ من خلال تحويلها إلى إجراءات مفصلة تساعد على تبسيط العمليات الإداريّة.

تعزيز المرونة الكافية لتنفيذ الإجراءات الماليّة:

هي المرحلة الأخيرة من مراحل التخطيط الماليّ، وتعتمد على دور الإدارة في تقديم التعديلات أو التغييرات المناسبة للأهداف الماليّة قصيرة الأجل، والسياسات الماليّة الخاصة بالشركة؛ حتى تتفق مع الظروف المتغيرة التي تؤثر فيها.

الميزانيّة

تُمثّل الميزانيّة كشفاً يحتوي على مجموعة من الالتزامات (الخصوم) والأصول الخاصة بمُنشأة أو دولة ما عند تاريخ معين؛ لذلك تُساهم الميزانيّة في تقديم وصف يُوضّح العناصر الخاصة بكلٍّ من الالتزامات والأصول داخل المُنشأة، وتُشكّل جميعها ذمماً ماليّة للمُنشأة، وتُحدّد العمليات الماليّة الخارجيّة والداخليّة؛ لذلك يُعبَّر عن الميزانيّة باستخدام جدول يحتوي على الأصول والالتزامات والعمليات الماليّة لكلٍّ منهما، كما يُطلق على الميزانيّة اسم قائمة المركز الماليّ، وتُمثّل مع كلّ من قائمة التدفقات النقديّة وقائمة الدخل الحجر الأساسيّ والمركزيّ لجميع البيانات الماليّة الخاصة بالمُنشأة.

مراحل إعداد الميزانيّة

تهتمّ الكثير من المُنشآت بإعداد الميزانيّة الماليّة الخاصة بها في نهاية السنة الماليّة؛ من أجل تحديد وضعها الماليّ خلال العام الواحد، ودراسة نسبة الأرباح والخسائر المُؤثّرة في عملها، وتعتمد مراحل إعداد الميزانيّة بصورة صحيحة على إدراك مكوناتها الرئيسيّة التي تُمثّل مجموعة من الحسابات الماليّة، وتُستخدَم في تنفيذ العمليات الماليّة الخاصة بها، وتشمل حسابات الأصول والمعروفة باسم الحسابات المدينة، وحسابات الالتزامات (الخصوم) والمعروفة باسم الحسابات الدائنة، وتُضاف لها قيمة حقوق الملكيّة، [٢] ويجب أن تُحقّقَ هذه الحسابات توازناً في قيمها حتّى يُعتبر إعداد الميزانيّة ناجحاً، ويظهر هذا التوازن وفقاً للمعادلة الآتية: الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية،[١] وفي ما يأتي معلومات عن مراحل إعداد الميزانيّة وفقاً لهذه الحسابات:

مراحل إعداد الميزانيّة

حساب الأصول يشمل حساب الأصول جميع العناصر الموجودة في المُنشأة والناتجة عن عمليات سابقة تُساهم في تحقيق منافع مستقبليّة، وتشمل حسابات الأصول مجموعة من الحسابات الفرعية، مثل: حساب المخزون، وحسابات مدينة للغير، وفي ما يأتي معلومات عن الحسابات الخاصة بقسم الأصول في الميزانيّة:

حساب النقديّة:

هو الحساب الذي يُمثّل جميع النقود التي تدّخرها المُنشآت والمرتبطة بجميع عملياتها اليوميّة، كما تحتاج المُنشأة إلى تخصيص مبلغ ماليّ يُستخدَم في الظروف الطارئة أو للمشاركة في الصفقات التجاريّة داخل السّوق.

الحسابات المدينة:

هي جميع الأموال التي تُشكّل ديوناً على الأشخاص الذين يتعاملون مع المُنشأة؛ وخصوصاً إذا كانت طبيعة عملها تعتمد على تقديم الائتمانات؛ أي تقديم القروض والديون للنّاس.

قيمة المخزون:

هي قيمة جميع المُنتجات الخاصة بالمُنشأة والجاهزة للبيع

مراحل إعداد الميزانيّة

حسابات الأصول الثابتة:

هي جميع الأصول التي تُعبّر عن الأملاك الخاصة بالمُنشأة، مثل المباني والعقارات والسيارات وغيرها، وتمتلك جميع هذه الأصول قيمة ماليّة كبيرة، ولكنها تتعرّض للاستهلاك مع مرور الزمن.

بعد تحديد وحساب جميع الحسابات السابقة ومعرفة قيمها النهائيّة بشكل دقيق، عندها تُحسب القيمة الإجماليّة للأصول التي تُمثّل قيمة جميع ممتلكات المُنشأة

حساب الالتزامات (الخصوم) وحقوق الملكيّة

هي المرحلة الثانية التي تشمل جميع الالتزامات المترتبة على المُنشأة، والمرتبطة مع أحداث ماليّة حصلت في الماضي، ويترتب على تسديدها استخدام موارد اقتصاديّة، وتمتلك هذه الحسابات طبيعة دائنة، وتشمل مجموعة من الحسابات الفرعية، مثل حساب رأس المال، وحسابات دائنة للغير، كما تُضاف لها قيمة حقوق المُلكيّة، وفي ما يأتي معلومات تفصيليّة عن الحسابات الخاصة بالالتزامات في الميزانيّة:

الحسابات مستحقة الدفع:

هي التي تُمثّل الديون ذات الأجل القصير، وتدين بها المُنشأة إلى المورّدين أو أشخاص آخرين.

القروض:

هي التي تُمثّل الديون ذات الأجل الطويل، وتستخدمها المُنشأة للمحافظة على تمويل عملياتها الإنتاجيّة أو الخدميّة.

حساب رأس المال:

هو مقدار المال الذي يملكه صاحب أو أصحاب المُنشأة، كما يشمل قيمة الأموال التي شارك فيها المستثمرون.

بعد تحديد وحساب جميع الحسابات السابقة ومعرفة قيمها النهائيّة بشكل دقيق، عندها تُحسب القيمة الإجماليّة للالتزامات التي تُمثّل جميع الديون المترتبة على المُنشأة للآخرين، بالإضافة إلى الاستثمارات والمبالغ الماليّة التي تُشكّل حقوق الملكيّة الخاصة بأصحاب المُنشأة، كما من الضروري أن يتساوى مجموع الأصول (الموجودات) مع مجموعة الالتزامات وحقوق المُلكيّة؛ إذ لا يجوز أن تمتلك المُنشآت أكثر ممّا يترتب عليها من التزامات

أهمية الميزانيّة

تمتلك الميزانية أهمية تساهم في تميّزها ببيئة عمل المُنشآت المتنوّعة، وتُلخَّص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية:

تقديم حقائق:

هو دور الميزانيّة في تقديم تحليل تفصيلي ومتوقّع حول أسلوب المُنشأة في صرف مالها في المستقبل؛ لذلك يتمّ إعداد الميزانيّة الماليّة بشكلٍ سنوي؛ حتّى تُساهم في تحديد الحاجات الماليّة المتوقعة لكلّ قسم في المُنشأة.

التقليل من النفقات:

هو تميّز الميزانيّة الماليّة بدورها الأساسيّ في تقليل النفقات الماليّة على نشاطات مُحدّدة وخاصة بالمُنشأة؛ حيث تهتمّ الميزانيّة بحساب المصاريف والنفقات للمساهمة في تقليل ضياع رأس المال على النفقات غير اللازمة، أو لتجنّب دفع أموال تزيد عن كمية الموارد المُخصصة للعمليات التجاريّة.

بناء خُطة نموّ للمستقبل:

هو دور الميزانيّة في عملية التخطيط الخاص بنموّ وتطوّر الأعمال التجاريّة في المستقبل؛ حيث تعتمد على توفير رأس المال في حساب احتياطيّ لاستخدامه في الحصول على فرص لبناء أعمال جديدة، كما تعتمد هذه العملية على امتلاك المُنشأة لرأس مال تستطيع استخدامه عندما تريد اتّخاذ أي قرار يُساعد على تطوّر عملياتها التجاريّة.

شكرا لكم